وأيّد ابن مالك لغتي الجزم والرفع في الفعل المضارع المسبوق (بلا) التي يصلح قبلها (كي) التي تدل على التعليل، وفي ذلك يقول:

والجزمُ والرفعُ رووا في تلو (لا) إن كان ما قبل به معلّلا

فهو يرى أن كلتا اللغتين الجزم والرفع رُوي الفعل المضارع بهما بعد (لا) إن كانت مسبوقة (بحتى) التعليلية[1].

وبناء على ما تفضل به الفراء وابن مالك في هذه المسألة، فأرى أنه من الأفضل والأجدى والأيسر أن تكون اللغتان الجزم والرفع في الفعل المضارع الواقع بعد (لا) التي يصلح قبلها (كي) التعليلية جائزتين في الاستخدام اللغوي السليم في اللغة العربية، ولا غضاضة من قبولهما كلتيهما؛ لأن الرفع لغة أهل الحجاز، والجزم لغة القبائل العربية الأخرى، وفي هذا توسعة تستوعبها اللغة للتيسير على أبنائها والناطقين بها[2].

55. حكم المنادى المتبوع (بابن) و(ابنة) ومتبوعه:

اختلف النحويون في حركة آخر المنادى العلم، المتبوع (بابن) و (ابنة)، فرأى بعض النحويين أنه إذا كان المنادى علماً مفرداً موصوفاً (بابن) أو (ابنة) متصلاً به، مضافاً إلى علم، نحو قولنا: (يا زيد بن سعيد) جاز في المنادى الضم والفتح، ولكنّ النحويين البصريين –غير المبرد– يرون الفتح، ويرفضون الضم. ومنه قول رؤبة بن العجاج:

يا حكم بن المنذر بن الجارود سرادق المجد عليك ممدود

بنصب (حكم وابن بعده)، لأن (ابن) صفة وحكم موصوف، ولكن المبرد يقول في المقتضب: "ويرون أن الضم متحتم، أي واجب إذا لم يتبع كلمة (ابن) أو (ابنة) علم، في نحو قولنا: يا زيدُ بن أخينا، ويا فاطمة ابنة الأكرمين؛ لأن كلمة ابن وابنة لم تضافا إلى علم بعدها[3].

---

(1) لغات القبائل في كتب إعراب القرآن ومعانيه، ص159.

(2) انظر: شرح الكافية الشافية، مجلد1556/3. معاني القرآن، ج2، ص383. الفراء. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج2، ص184. ابن مالك.

(3) المقتضب، ج4، ص232.

ولكنّ الكوفيين لم يشترطوا ذلك. وقال بعضهم: وربما ضُمّ (الابن) إتباعاً، وهذا ما حكاه الأخفش عن بعض العرب، مثل قولنا: يا زيدُ بن عمرو، بالضم إتباعاً لضمة الدال في زيد.

وأرى درءاً للخلاف في هذه المسألة وتيسيراً على المتأدبين، والناطقين باللغة العربية أنه إذا كان المنادى علماً مفرداً، وصف (بابن) أو (ابنة) مضافاً إلى علم، ولم يفصل بين المنادى وبين (ابن أو ابنة) جاز في النادى العلم وجهان: البناء على الضم، نحو قولنا: يا زيدُ بنُ عمرو والفتح إتباعاً، نحو قولنا: يا زيدَ بنَ عمرو. ويجب حذف ألف (ابن) والحالة هذه خطأً.

وإذا لم تقع لفظة (ابن أو ابنة) بعد علم، أو لم يقع بعدها علم وجب ضم المنادى وامتنع فتحه، فمثال الأول، نحو قولنا: يا غلامُ ابن عمرو. ويا زيد الظريف ابن عمرو. ومثال الثاني: قولنا: يا زيدُ ابن أخينا. فيجب بناء زيد على الضم في هذه الأمثلة، ويجب إثبات ألف (ابن) لأن (ابن) لم يقع بعد علم أو لم يقع بعده علم[1].

56. حكم التابع للمنادى المبني وإعرابه:

اختلف النحويون في تابع المنادى المبني وإعرابه، فعملوا على تقسيمه إلى أربعة أقسام، ولكل قسم منها حكمه. الأول: ما يجب نصبه مراعاة لمحلّ المنادى المبني (ومحله النصب على أنه مفعول به منصوب لفعل محذوف تقديره أدعو أو أنادي) وهذا التابع ينبغي أن يجتمع فيه أمران: 1. أن يكون نعتاً، أو عطف بيان أو توكيدا. 2. أن يكون مضافاً مجرداً من (ال) نحو قولنا: (يا زيد صاحب عمرو. ويا زيد أبا عبد الله. ويا تميمُ كلَّهم أو كلَّكم) وهذا مذهب جمهور النحويين.

وحكي عن جماعة من الكوفيين ومنهم الكسائي والفراء والطوال، أنه يجوز نصبه تبعاً للمحل ومحل المنادى النصب. ويجوز رفعه تبعا للفظه؛ لأن هذه الضمة لما كانت حادثة تحدث بدخول حرف النداء، وتزول بزواله، أشبهت حركة الإعراب فجاز مراعاتها، وحكوا ذلك في النعت والتوكيد.

---

(1) انظر: شرح المفصل، ج3، ص169. تسهيل الفوائد، ج2، ص324. أوضح المسالك، ج4، ص22. شرح ابن عقيل، ج2، ص239. شرح الأشموني، ج3، ص260.

الثاني: ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى، وهو نعت (أي) و(أية)، ونعت اسم الإشارة، إذا كان هذا الاسم وصلة لندائه، نحو قوله تعالى: ﴿**يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم**﴾[1] وقوله تعالى: ﴿**يـــا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية**﴾[2] وقوله تعالى: ﴿**يا أيها المدثِّر قم فأنذر**﴾[3] وقول الشاعر أيليا أبي ماضي:

أيهذا الشاكـــي ومـــا بـــك داء كيف تـــغـــدو إذا غـــدوت عليلا

وقد أجاز النحاة في الاسم المحلى بأل بعد اسم الإشارة المسبوق بالنداء بعدأيّها وأيتها كذلك أن يكون نعتا أو عطف بيان أو بدلاً، وبعضهم يرى أن الاسم المعرف بأل المشتق المسبوق بالنداء بعد أيها وأيتها نعت وغير المشتق، أي الجامد عطف بيان أو بدلاً، ولكني أرى أنه يجوز أن يُعرب بأي منها لأنه تابع.

الثالث: ما يجوز رفعه ونصبه وهو نوعان:

1. النعت المضاف المقرون بأل، نحو قولنا: يا زيدُ الحسنُ الوجه، برفع النعت (الحسن) أو نصبه،
2. إذا كان مفرداً من نعت أو عطف بيان أو توكيد، أو كان معطوفاً مقرونا بأل، نحو قولنا: يا زيد الحسنُ أو الحسنَ، على النعت بالرفع والنصب. ونحو قولنا: يا غلامُ بشرٌ أو بشراً، بالرفع والنصب على أنه عطف بيان، ونحو قولنا: يا تميم أجمعون أو أجمعين، على التوكيد. وقال الله تعالى: ﴿**يا جبال أوّبي معه والطيرُ**﴾[4] قرأ السبعة بالنصب، واختاره أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر. وقُرئ بالرفع، واختاره الخليل بن أحمد وسيبويه.

الرابع: ما يُعطى تابعاً ما يستحقه، إذا كان منادى مستقلاً، وهو البدل، وعطف النسق المجرّد من (ال) وذلك لأن البدل في نية تكرار العامل، والعاطف كالنائب عن العامل،

---

(1) البقرة / 21.

(2) الفجر / 27.

(3) المدّثر / 1،2.

(4) سبأ / 10.

obeikandl.com

نحو قولنا: يا زيدُ بشرُ. بالضم، وكذلك يا زيد وبشر، بالضم. ونحو قولنا: يا زيدُ أبا عبد الله. وكذلك، يا زيد وأبا عبد الله، بالنصب، وهكذا حكمها مع المنادى المنصوب[1].

وبناء على ما سبق ذكره من قواعد وآراء في إعراب تابع المنادى المبني على الضم، فإنني أرى تيسيراً في الأمر وتوسعة في اللغة وتبسيطاً للمسألة أن تابع المنادى بعد (أي وأية) واسم الإشارة، يجب أن يكون مرفوعاً في كل حال وكل موضع؛ لأنه لم يرد في كلام العرب أو في آي الذكر الحكيم غير الرفع فقط.

وأن تابع المنادى المبني في غير هذا الموضع، يجوز فيه الوجهان: الرفع تبعاً لحركة المنادى المبني قبله، أو النصب تبعاً لمحل المنادى، ومحلّه النصب؛ لأنه (أصلاً) مفعول به منصوب لفعل محذوف تقديره أدعو أو أنادي، وهذا ما أقرّه جمهور النحويين، ولا اعتبار لمن خالف هذا الحكم لضعف الحجة فيه وفي ذلك تيسير وتسهيل على أبناء العربية والناطقين بها.

57. إعراب العلم المؤنّث الذي على وزن (فعال):

من الأعلام المؤنثة في اللغة العربية ما ورد منها على وزن (فعالِ)، فإذا كان هذا العلم المؤنث الذي على وزن (فعال) كحذام، ورَقاش، ونوار، وقطام، ووبار، وظفار، وسنار، فللعرب فيه لغتان: إحداهما: لغة أهل الحجاز الذين يبنون هذه الأعلام التي على وزنَ (فعالِ) على الكسر في كل موطن وعلى كل حال، فتقول: هذه حذامِ. ورأيت حذامِ ومررت بحذام. بالبناء على الكسر في جميعها. وعلى ذلك جاء قول لجيم بن صعب، أو دسيم بن طارق:

إذا قالت حذامِ فصدقوها فإن القول ما قالت حذامِ

فقد رويت (حذام) بالبناء على الكسر في الموضعين، مع أن (حذام) فاعل فيهما، فدل ذلك على أن (حذام) مبني على الكسر، لأنه لم يرو (حذام) بالرفع فيهما مع أنه فاعل في الموضعين. وهذه لغة الحجازيين في هذه الأعلام المؤنثة. ومن ذلك قول النابغة الذبياني:

أتاركة تدللها قطامِ وضنا بالتحية والسلام

---

(1) انظر: سيبويه، ج3، ص387. المقتضب، ج3، ص279. أوضح المسالك، ج4، ص34. شرح ابن عقيل، ج2، ص244. شرح الأشموني، ج3، ص271.

حيث وردت (قطام) فاعلاً مبنياً على الكسر في محل رفع، على لغة الحجازيين.
وقول جذيمة الأبرش:

خبِّريني رقــاشِ لا تــكذبيني أبــحُــرٌ زنــيــتِ أم بــهجين

رقاشِ: منادى مبني على الكسر، على لغة الحجازيين. وقول النابغة الجعدي:

أهــان لها الطعام فــلم تضعه غــداة الــروع إذ أزمــت أزامِ

في قوله: أزمت أزامِ. أزامِ: فاعل مبني على الكسر في محل رفع، على لغة الحجازيين. ومن ذلك المثل العربي: (باءت عرارِ بكحل) وعرار وكحل: بقرتان انتطحتا فماتتا جميعا. والمثل يضرب لكل متساويين أحدهما بإزاء الآخر، وقد بنوا (عرارِ) على الكسر، وجروا (كحل) بفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث.

اللغة الثانية: هي لغة تميم، ويكون إعرابه كإعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل، لأن الأصل في هذه الأسماء (حاذمة وراقشة ونائرة وقاطمة ووابرة وظافرة) فعدل في هذه الأعلام إلى: حذام ورقاش ونوار وقطام ووبار وظفار كما عُدِل إلى عُمر وجُشم ومُضر، عن عامر وجاشم وماضر، وعلى هذه اللغة يقول الفرزدق، وهو تميمي:

ندمتُ نــدامــة الكُسعيِّ لــما غــدت مــنــي مطلــقــة نــوارُ

ولــو أنــي ملكت يدي ونفسي لــكــان إلــيّ للــقــدر الخيارُ

حيث رفع العلم (نوار) بالضمة على لغة تميم، ولم يبنيه على الكسر، لأنه تميمي، وقد جمع الأعشى بين اللغتين في قوله:

ومــرّ الــدهــر على وبــارِ فــهــلــكــت جــهــرةً وبــــارُ

فقد جمع الأعشى بين اللغتين حيث بنى إحداهما على الكسر وذلك في قوله: (على وبارِ) والأخرى هي الإعراب، وذلك في قوله (وبارُ) الثانية، فرفعت بهلاك على أنها فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة (من غير تنوين) لأنها ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث.

وبهذا فنستطيع بلا تحفظ أو استحياء أو خوف من اللحن استخدام هذه الأعلام المؤنثة التي على وزن (فعال) مبنية على الكسر في كل موضع، وعلى كل حال، على لغة الحجازيين. أو استخدامها ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل، على لغة التميميين. وأن كلتا اللغتين مشهورتان معروفتان دارجتان في اللغة العربية، ولا أرى مبرراً للخلاف في

هذه المسألة التي أرى أن الخلاف فيها ضرب من الترف النحوي، لجواز اللغتين في سعة الكلام[1].

58. نصب الفعل المضارع بعد الفاء المسبوقة بنفي أو طلب محض:

يرى النحويون البصريون أن (أنْ) تنصب الفعل المضارع مضمرة بعد (فاء) جواب نفي محض أو طلب محض، وهذه الفاء تسمى فاء السببية، وسُمِّيت هذه الفاء فاء السببية؛ لأنها تدل على أن ما قبلها سبب في حصول ما بعدها.

وأمّا مذهب الكوفيين، فإن ناصب الفعل المضارع هو الخلاف بين ما تقدم على الفاء وما تأخر عنها، ويرى بعضهم أن ناصب الفعل المضارع هو الفاء نفسها والخلاف كبير بين الفريقين في هذه الفاء، وهم يرون أنه ينبغي أن تكون هذه الفاء مسبوقة بنفي محض، كقوله تعالى: **﴿والذين كفروا لهم نار جهنم لا يُقضى عليهم فيموتوا﴾**[2].

وهذا النفي يتأتى في ثلاث صور، الأولى: ما يكون النافي فيها حرفاً من أحرف النفي (كلا وما) نحو قوله تعالى: **﴿لا يُقضى عليهم فيموتوا﴾** ونحو قولنا: ما تزورنا فنتحدثَ إليك. الثانية: ما يكون النافي فيها اسما، نحو قولنا: أنا غير مسافر اليوم فأصحبك. الثالثة: أن يكون الدال على النفي فعلاً موضوعاً للدلالة على التقليل، لكن أريد به النفي، نحو قولنا: قلما تزورنا فنتلجَ صدورنا.

وأمّا الطلب فيشتمل على سبعة أشياء وهي: الأمر والنهي والدعاء والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام. وبذلك فإن مجموع ما يسبق فاء السببية ثمانية أشياء، ولذلك ترى النحويين حيث يتحدثون عن هذا المضوع يقولون فيه (الأجوبة الثمانية)، وزاد الفراء على هذه الأشياء الثمانية (الترجي)، ولكن نفراً منهم رفض ذلك؛ لأن الترجي لا طلب فيه، وإنما هو ارتقاب أمر لا وثوق بحصوله. وقد احتج النحويون على الأشياء الثمانية التي تسبق فاء السببية بشواهد على كل واحد منها، ومن ذلك ما يلي:

---

(1) انظر: كتاب سيبويه، ج3، ص312. المقتضب، ج3، ص426. أوضح المسالك، ج4، ص130. شرح ابن عقيل، ج2، ص309. شرح الأشموني، ج4، ص476.

(2) فاطر / 36.

الأمر: نحو قول الشاعر أبي النجم العجلي:

يـــا نـــاق سيري عـــنقا فسيحا إلـــى ســـلـــيـــمـــان فنستريـــحا

في قوله: فنستريحا، حيث نصب الفعل المضارع الذي هو (نستريح) بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية في جواب الأمر.

والنهي: نحو قوله تعالى: **﴿لا تفتروا على الله فيُسْحتكم بعذاب﴾**[1] في قوله فيسحتكم. حيث نُصب الفعل يُسحت بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية، الواقعة بعد نهي. وقول الشاعر:

لا يخدعنّك مـــأثور وإن قدمت تـــراثـــه فيحق الـــحـــزن والندم

في قوله: فيحقَّ، حيث نصب الشاعر الفعل المضارع (يحق) بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة بعد نهي.

والدعاء: نحو قوله تعالى: **﴿ربّنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم، فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم﴾**[2] بنصب الفعل المضارع يؤمنوا، بأن مضمرة بعد فاء السببية الواقعة بعد دعاء. وقول الشاعر:

ربّ وفقني فـــلا أعـــدلَ عـــن سنن الساعـــيـــن في خـــير سنن

في قوله (فلا أعدلَ) حيث نصب الفعل المضارع (أعدل) بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية في جواب الدعاء. ومنه قول الشاعر:

فيا ربِّ عجّل مـــا أؤمّل منهم فيدفـــأ مـــقـــرور ويشبعَ مرمـــل

في قوله: (فيدفأ ويشبعَ) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية في جواب الدعاء.

والاستفهام، في نحو قوله تعالى: **﴿فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا﴾**[3] حيث نُصب الفعل المضارع (فيشفعوا) بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية في جواب الاستفهام. وقول الشاعر:

هل تعرفون لباناتي فأرجوَ أن تُقضى فيرتدَّ بعض الروح للجسد

---

(1) طه / 61.

(2) يونس / 88.

(3) الأعراف / 53.

في قوله (أرجوَ وفيرتدَّ) حيث نصب الفعل المضارع بعد أن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية في جواب الاستفهام.

والعرض، في نحو قول الشاعر:

يا ابن الكرم ألا تدنو فتبصرَ ما قــد حــدّثوك فما راء كمن سمعا

في قوله: فتبصرَ، حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية في جواب العرض.

والتحضيض، في قوله تعالى: **﴿لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدّق وأكن من الصالحين﴾**[1] حيث نصب الفعل المضارع أصدّق بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية في جواب التحضيض. وقول الشاعر:

لولا تعوجين يــا سلمى على دنف فتخمدي نــار وجدي كــاد يفنيه

في قوله: فتخمدي، حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية في جواب التحضيض.

والتمني، في قوله تعالى: **﴿يا ليتني كنت معهم فأفوزَ فوزاً عظيماً﴾**[2] حيث نصب الفعل المضارع أفوز بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية في جواب التمني، وقول الشاعر:

يــا ليت أم خليد واعدت فوفت ودام لــي ولــها عمر فنصطحبا

في قوله: فنصطحبا، حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية في جواب التمني.

ولكنّ النحويين اختلفوا في الاستفهام التقريري محقق الوقوع الذي ليس فيه معنى النفي، أيأخذ حكم النفي، فينصب بعده المضارع المقترن بفاء السببية أم لا يأخذ حكمه؟ فمنهم من ذكر أنه لا يأخذ حكمه وهم (أبو علي الفارسي، وابن مالك، وابن هشام) كقولنا: لمَ ضربت زيداً فيجازيك؟ برفع الفعل المضارع (يجازيك) ومنهم من ذكر أن الاستفهام التقريري، محقق الوقوع، يأخذ حكم النفي، فينصب المضارع بعد الفاء في جوابه، وهذا

---

(1) المنافقون / 10.

(2) النساء / 73.

ما ذهب إليه المغاربة وابن كيسان والسيوطي، فهم يرون أنه لا فرق في النفي بين كونه محضا، نحو "لا يقضي عليهم فيموتوا" أم لا بأن نقض بإلا، نحو قولنا: ما تأتينا فتحدثنا إلا بخير. أو دخلت عليه أداة الاستفهام التقريري نحو قولنا: ألم تأتنا فتحدثنا، وفيه جواز الرفع والجزم أيضاً.

والذين ذهبوا إلى أن الفعل المضارع المقترن بفاء السببية بعد الاستفهام التقريري يُرفع، احتجوا لهذا بأن الاستفهام التقريري المحقق الوقوع، يفيد ثبوت الفعل لا نفيه، فلا تكون الفاء واقعة في جواب النفي، ولهذا فيجب أن يرتفع الفعل المضارع المقترن بها، وبيان ذلك أنك إذا قلت لمخاطبك: ألم تأتني فأحسن إليك؟ إمّا أن تريد الاستفهام الحقيقي عما بعد الهمزة، وهو عدم الإتيان، وتكون غير عالم بعدم الإتيان، وأنت تريد أن تعلمه، وإمّا ألا تريد الاستفهام الحقيقي؛ لأنك عالم بأنه لم يأت، وإنما أردت أن تحمل مخاطبك بهذه العبارة على الإقرار والاعتراف بإتيانه، وإحسانك إليه، والمعنى: اعترف أنك أتيتني فأحسنت إليك، على حدّ قوله تعالى: ﴿**أليس الله بكاف عبده**﴾[1] فإن المعنى: الله كاف عبده، ويدل على أن معنى التقرير هو ما ذكرنا قول صاحب دلائل الإعجاز الشيخ عبد القاهر الجرجاني: معنى قولنا: الهمزة للتقرير، أنك ألجأت المخاطب إلى الإقرار بأمر قد كان، تقول: أضربت زيداً؟ ولا يكون من غرضك أن يعلمك أمراً لم تكن تعلمه، ولكن أردت أن تحمله على أن يقرّ بفعل قد فعله.

ولما رأى القائلون بأن الاستفهام التقريري المحقق الوقوع، لا يفيد النفي، فأوجبوا ألا ينتصب المضارع بعد فاء السببية في جوابها، ورأوا إن جاء المضارع منصوبا في هذه الحالة، فإنه قد نُصب لأحد سببين، الأول: مراعاة صورة النفي، وإن لم يكن نفيا على الحقيقة. والثاني: أنه واقع في جواب الاستفهام لا النفي.

---

(1) الزمر / 36.

ومن العلماء من قد خالف في نصب الفعل المضارع المقترن بفاء السببية في جواب الأمر، ولو كان بصريح فعل الأمر، ولكن جمهور النحويين يرفضون ذلك الرأي، ويستشهدون على وجوب النصب في قول الشاعر:

يـــا نـــاق ســـيري عنفا فسيحا إلـــــى ســـلـــيـــمـــان فنستريحا

فقد نصب الشاعر الفعل المضارع (نستريح) بعد فاء السببية في جواب الأمر. وقد ينصب الفعل المضارع بفاء السببية من غير أن يكون مسبوقاً بنفي أو طلب، ومن ذلك قول الشاعر:

سأتـــرك منزلـــي لبني تميم وألحق بـــالحجاز فـــأستريـــحـــا

في قوله: فأستريحا، حيث نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية، من غير أن يكون مسبوقا بنفي أو طلب، ولكن هذا لا يقاس عليه.

بعد هذا التطواف في آراء النحويين في نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية وشروطه، فأرى أن الفعل المضارع الواقع بعد نفي أو طلب وإن كان هذا الطلب استفهاما تقريريا، فينبغي أن يكون منصوبا بفاء السببية، ولا أرى مبررا لتشعيب المسألة وتعقيدها كل هذا التعقيد كما لاحظنا قبل قليل، فكل فعل مضارع مسبوق بنفي أو طلب بأنواعه التي تم ذكرها ينبغي أن يكون منصوبا بفاء السببية إن سبقته هذه الفاء، أو بأن مضمرة وجوبا بعدها، وفي هذا تيسير، وتبسيط وتوحيد لهذه المسألة في خدمة اللغة العربية ونحوها[1]

59. نصب الفعل المضارع المقرون بالفاء بعد الرجاء:

أجاز الكوفيون قاطبة أن يعامل (الرجاء) معاملة التمني، فينصب جوابه المقرون بالفاء ، كما نصب جواب التمني، وتابعهم الفراء، وابن مالك في قوله في ألفيته:

والفعل بعد الفا في الرجا نصب كنصب مـــا إلـــى التمني ينتسب

---

(1) انظر: شرح المفصل، ج4، ص 156، تسهيل الفوائد، ج2، ص 357. أوضح المسالك، ج4، ص 179، شرح ابن عقيل، ج2، ص 323. شرح الأشموني، ج3، ص 525 .

فهو يقيس الرجاء في النصب على التمني، لانه يرى أن الرجاء كالتمني في هذه المسألة، كقوله تعالى: ﴿**لعله يزّكّي أو يذّكّر فتنفعه الذكرى**﴾[1] حيث نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية الواقعة في جواب الرجاء.

وقول الراجز:

علّ صروف الدهر أو دولاتها تـدلننا اللـمـة مـن لـمـاتها

فتستريح النفس من زفـراتـهـا

في قوله: فتستريح،حيث نصبه بعد الفاء الواقعة بعد(لعل) التي هي أداة ترجٍ،ومنه قوله تعالى: ﴿**لعلي أبلغ الأسباب أسباب السماوات فأطلع إلى إله موسى**﴾[2] بنصب (أطّلع) في قراءة حفص عن عاصم.

ولكن مذهب النحويين البصريين، أن الرجاء ليس له جواب منصوب وتأولوا ما ورد على هذه اللغة، وقال بعضهم: وقد أشرب (لعل) معنى (ليت) من قرأ (فأطلع) نصبا.

أما هذا الخلاف في هذه المسألة بين البصريين والكوفيين حول نصب الفعل المضارع المقترن بالفاء بعد الرجاء فإنني أرى بجواز الوجهين رفع الفعل المضارع في هذا المقام، كما ذكر البصريون، وكذلك نصبه على ما ذكره الكوفيون، والفراء وابن مالك، لأن حجة الكوفيين في هذه المسألة أقوى وأكثر إقناعا في جواز نصب المضارع بعد الفاء في جواب الرجاء.وفي الوقت نفسه نحترم رأي البصريين بقولهم برفعه في هذا الموضع، فنأخذ بكلا الرأيين توسعة وتيسيراً على أبناء اللغة، لأن كلا الرأيين صحيحان سليمان[3]

60. نصب الفعل المضارع بعد (أن) المحذوفة :

جاء في مذهب جمهور النحويين أنه يجوز في الفعل المضارع أن ينصب بأن محذوفة، أو مذكورة بعد حرف عطف تقدم عليه اسم خالص، أي اسم غير مقصود به

---

(1) عبس / 3 ، 4 .

(2) غافر / 36 ، 37 .

(3) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2 ص114. تسهيل الفوائد، ج2، ص376. أوضح المسالك، ج 4، ص 191. شرح ابن عقيل، ج2، ص 329. شرح الاشموني، ج3، ص558.

معنى الفعل، وذلك كقوله تعالى: **﴿وما كان لبشر أن كلمه الله الاّ وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحي بإذنه ما يشاء إنه علي حكيم﴾**[1] بنصب (يرسل) في قراءة السبعة غير نافع، أي أو أن يرسلَ، عطف على (وحيا) وقول ميسون بنت بحدل الكلبية:

ولبس عباءة وتقرَّ عيني أحب إليَّ من لبس الشفوف

في قولها: وتقرّ، حيث نصبت الفعل المضارع الذي هو (تقرّ) بأن مضمرة بعد الواو، ليكون المصدر المنسبك من أن ومدخولها معطوفا على الاسم السابق، فتكون قد عطفت اسما على اسم، وذلك لأن المعطوف عليه اسم خالص من التقدير بالفعل وهو (لبس) وهذا الاضمار جائز لا واجب، وقول الشاعر:

ولولا رجال من رزام أعزة وآل سبيع أو أسوأك علقما

في قوله (أو أسوأك) حيث نصب الفعل المضارع (أسوأك) بأن مضمرة، والمعطوف عليه (رجال) وقول أنس بن مدركة الخثعمي:

إني وقتلي سليكا ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر

في قوله (ثم أعقله) حيث نصب الفعل المضارع (أعقل) بأن مضمرة جوازا بعد ثم التي للعطف، بعد اسم خالص من التقدير بالفعل، الذي هو (القتل) وقول الشاعر:

لولا توقع معتر فأرضيه ما كنت أوثر أترابا على ترب

في قوله: (فأرضيه) حيث نصب الفعل المضارع وهو قوله (أرضي) بأن مضمرة جوازا بعد الفاء العاطفة التي تقدمها اسم صريح (توقّع) ليس في تأويل الفعل.

وأما إذا كان الاسم غير صريح: أي مقصودا به معنى الفعل، فلم يجز النصب بأن المحذوفة، ولهذا يرى جمهور النحويين أن حذف (أن) والنصب بها في غير ما ذكر شاذ لا يقاس عليه، ومنه قولهم: (مره يحفرها) بنصب (يحفر) أي: مره أن يحفرَها. ومنه قولهم: خذ اللص قبل يأخذك أي قبل أن يأخذك، وكقولهم في المثل العربي: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، فقد روي على نصب (تسمع) وأن هذا النصب بأن المصدرية المحذوفة في غير المواضع التي أجاز فيها النحويون نصب الفعل المضارع بعد أن

---

(1) الشورى / 51 .

المحذوفة التي ذكرت من قبل، ولكنّ الذي سهل حذفها وجود (أن) أخرى في المثل (أن تراه)، وفي هذه الحالة يمتنع نصب المضارع عند جمهور النحويين، لأن هذا الفعل لم يسبق باسم صريح، ليس في تأويل الفعل، ونظيره قول طرفة بن العبد:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغي وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

حيث روى البيت بنصب (أحضر) بأن مصدرية محذوفة، والذي سهل حذفها وجودها في قوله (أن اشهدَ)، ومنه قول عامر بن جوين الطائي، وهو من شواهد سيبويه في كتابه:

فلم أرَ مثلها خباسة واجد ونهنهت نفسي بعد ما كدت أفعله

في قوله: ما كدت أفعله: حيث نصب الفعل المضارع أفعله بأن المصدرية المحذوفة وقراءة بعضهم: **﴿بل نقذف بالحقّ على الباطل فيدمغه﴾**[1] بنصب الفعل المضارع (يدمغ) بأن مضمرة ، ومثلها قوله تعالى **﴿قل أفغير الله تأمروني أعبد﴾**[2] بنصب الفعل المضارع (أعبد) بأن مضمرة.

ولكن جمهور النحويين البصريين يرون حذف أن المصدرية مع بقاء عملها في غير المواضع التي قد ذكرت من قبل وتم إيضاحها شاذاً لا يقاس عليه، وذهب الكوفيون إلى جواز حذفها في هذه المواضع، وبقاء عملها كما هي عملية في المواضع التي أجازها البصريون من غير قيد قياسا على ما ورد فيها من شواهد يحتج بها كبيت طرفة وبيت عامر، والمثل العربي، والقراءة في الآيتين الكريمتين.

ويرى ابن مالك أن حذف (أن) المصدرية مع رفع الفعل المضارع بعدها أو نصبه جائز، ووافقه أبو الحسن في حذف أن ورفع الفعل أو نصبه، وجعل منه قوله تعالى: **﴿قل أفغير الله تأمروني أعبد﴾** بجواز رفع أعبد ونصبه.

وذهب بعض المغاربة إلى أن حذف أن المصدرية، ونصب الفعل بعدها مقصور على السماع مطلقا، فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف إلاّ ما سمع فقط[3].

---

(1) الانبياء / 8

(2) الزمر / 64

(3) انظر: كتاب سيبويه، ط1، ص 155. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص 137. شرح المفصل ج3، ص 127. أوضح المسالك، ج4، ص 197. شرح ابن عقيل، ج2، ص 333. شرح الأشموني، ج 3، ص 563 .

وبناء على ما مر ذكره في هذه المسألة ،وما فيها من خلاف بائن بين النحويين في نصب الفعل المضارع بعد أن المصدرية المحذوفة، وبخاصة إذا كان الاسم الذي تقدمها غير صريح، أي مقصودا به معنى الفعل، فإنني أرى أن لغتنا العربية قائمة في نظمها على الاقتضاب والإيجاز، وأن الحذف فيها مظهر واضح في بناء جملها، ولهذا فإنني أرى أن نأخذ بكلا الرأيين البصري والكوفي ورأي ابن مالك وأبي الحسن الذي يوافق الكوفيين في هذه المسألة، وأنه يجوز حذف أن المصدرية وإبقاء عملها بنصب الفعل المضارع بعدها، على أن لا يؤدي هذا الحذف إلى لبس أو غموض أو إبهام في المعنى، أو خطأ في التركيب والمبنى. أو إهمال عملها عند حذفها، ورفع الفعل المضارع بعدها، وفي ذلك تيسير على أبناء العربية في لغتهم المكتوبة والمنطوقة.

61. جزم الفعل المضارع ورفعه إذا كان فعل الشرط ماضيا :

للنحويين في رفع جواب الشرط أو جزمه، عندما يكون فعل الشرط ماضيا،آراء واختلافات، فمنهم من فضل رفع الفعل المضارع، وقد ذهب بعض المتأخرين إلى أن رفع الفعل المضارع الجزاء في هذه الحالة أحسن من جزمه حتى رفض بعضهم الجزم، لأن فعل الشرط فعل ماض، فلا أثر للشرط حينئذ في جزم الجزاء.

وليس ما ذهبوا إليه صحيحاً، لأن سيبويه يقدّم الجزم في هذه الحالة، ويرى أن الرفع لا يكون إلاّ على تقدير حذف الجواب، والفعل المرفوع المذكور دليله ورتبته التقدير على أداة الشرط. ويرى كثير من النحويين أنه إذا كان فعل الشرط ماضيا وجزاؤه أو جوابه مضارعا جاز جزم هذا الجواب (المضارع) ورفعه، وكلاهما حسن، مثل قولنا: إن قام زيد يقم عمرو ويقوم عمرو بجزم (يقم) أو رفعه (يقومُ) ومنه قول زهير بن أبي سلمى:

وإن أتاه خليل يــوم مسغبــة يقول لا غــائــب مالي ولا حرم

في قوله: (يقول) حيث رفع جواب الشرط، لكون فعل الشرط ماضيا،وهو قوله (أتاه) ويرى سيبويه أن تقدير الكلام في بيت زهير: يقول لا غائب مالي إن أتاه خليل يقل ذلك، وعند المبرد يرى أن الرفع على تقدير الفاء.

وقال صاحب شرح الكافية: إنه إذا كان كلّ من فعل الشرط وجوابه مضارعين، فالجزم مختار، والرفع جائز كثير في حين يرى بعض النحويين ضعف الرفع، كقول جرير:

يـــا أقـــرع بن حابس يا أقرع إنـــك إن يُصرعْ أخـــوك تُصرعُ

في قوله: (تُصرعُ) حيث رفع الفعل المضارع (تصرع) في جواب الشرط. وهذا ضعف عند بعض النحويين، ومنه قول الشاعر أبي ذؤيب الهذلي:

فقلت تحملْ فـــوق طوقك إنها مطبّعة من يـــأتها لا يضيرهـــــا

في قوله: (لا يضيرها) حيث جاء مرفوعاً، وهو جواب الشرط، وفعل الشرط غير ماض، ولكن هذا الرفع في جواب الشرط في هذا الموضع ضعيف عند جمهور النحويين، وعليه قراءة طلحة بن سلمان ﴿**أينما تكونوا يدرككم الموت**﴾[1] برفع جواب الشرط (يدرك).

واختصاراً للمسألة وتوسعة وتيسيراً على الناطقين باللغة العربية، فأرى أنه يجوز جوازاً مطلقاً لا غضاضة فيه جزم الفعل المضارع، جواب الشرط، ورفعه إذا كان فعل الشرط فعلاً ماضياً. وينبغي أن يكون الفعل المضارع الواقع جواباً للشرط مجزوماً إذا كان فعل الشرط فعلاً مضارعاً[2].

62. الفعل المضارع المقرون بالفاء أو الواو الواقع بعد جواب الشرط:

يرى جمهور النحويين البصريين أنه إذا وقع بعد جواب الشرط فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو أو ثمّ. جاز في هذا الفعل المقرون بالفاء أو الواو وجهان الجزم والرفع. الجزم بالعطف على فعل الشرط قبله، والرفع على الاستئناف ويتحفظون على النصب بأن مضمرة. في حين يرى الكوفيون وبعض النحويين الآخرين جواز الجزم والرفع، والنصب

---

(1) النساء / 78.

(2) انظر: كتاب سيبويه، ج1، ص436. المقتضب، ج2، ص68. أوضح المسالك، ج4، ص207. شرح ابن عقيل، ج2، ص343. شرح الأشموني، ج4، ص49.

بأن مضمرة. وقرأ عاصم وابن عامر ﴿**وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء**﴾[1] (فيغفرُ) بالرفع، وقرأ ابن عباس (فيغفرَ) بالنصب، وقرأ الباقون (فيغفرْ) بالجزم. وقُرئ بالحركات الثلاث في قوله تعالى: ﴿**ومن يضلل الله فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم**﴾[2] برفع (يذرهم) ونصبه وجزمه. وكذلك قرئ بالثلاث في قوله تعالى: ﴿**وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم**﴾[3] برفع (ويكفر) ونصبه وجزمه[4].

ومما ورد بالحركات الثلاث في هذه المسألة، قول النابغة الذبياني:

فإن يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس والبلدُ الحرامُ
ونأخذْ بعده بذناب عيش أجبّ الظهر ليس له سنامُ

في قوله (ونأخذْ) حيث روي بالأوجه الثلاثة، الجزم على العطف على جواب الشرط والواو عاطفة. والرفع على الاستئناف، والواو للاستئناف. والنصب بأن مضمرة وجوبا، والواو واو المعية.

أمّا إذا كان اقتران الفعل بعد الجواب بثمّ، فجمهور النحويين البصريين يرون أنه يمتنع النصب، ويجوز الجزم والرفع فقط. ولكن الكوفيين وبعض النحويين الآخرين ألحقوا (ثم) بالواو والفاء، فأجازوا نصب الفعل المضارع بعدها، كما هو الحال في جزمه ورفعه، واحتجوا لذلك بقراءة الحسن: ﴿**ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله**﴾[5] فقد قرأ الحسن بنصب الفعل المضارع (يدرك) بعد ثمّ.

أرى أنّ الخلاف في هذه المسألة خلاف عرضي وسطحي، وليس له مبرر لغوي، لأنه ورد في لغة العرب، وفي قراءات المقرئين ما يؤيد كلا الرأيين، ولهذا فإنّه إذا وقع

---

(1) البقرة / 284.
(2) الأعراف / 186.
(3) البقرة / 271.
(4) انظر: النشر في القراءات العشر، ج2، ص114. ابن الجزري. المحتسب في تبين وجوه القراءات، ص2498. ابن جني. تفسير أبي حيان، ج2، ص97.
(5) النساء / 100.

بعد جواب الشرط فعل مضارع مقرون (بالفاء) أو (الواو) أو (ثم)، يجوز في هذا الفعل المقرون ثلاثة أوجه، وهي الجزم والرفع والنصب وذلك للتوسعة والتيسير على أبناء العربية في لغتهم المنطوقة والمكتوبة، وأنّ تخطيء من يختار إحدى هذه الحركات الثلاث ضرب من المماحكة والتشدّد لا مبرر لهما، لأن استخدام أيٍّ من هذه الحركات لا يسبب خطأ أو التواء في المبنى ولا غموضاً أو لبساً في المعنى[1].

63. التوكيد بأجمع غير المسبوقة بكل:

اختلف النحويون بجواز التوكيد بأجمع وجمعاء وأجمعين وجُمعَ من غير أن تكون مسبوقة بكل. إذْ اشترط بعضهم بوجوب تقديم كل على أجمع عند التوكيد، وفي ذلك يقول ابن مالك في ألفيته:

وبعد كـلّ أكـدوا بـأجمعا جـمـعـاء أجمعين ثـم جُمَعَا

كقوله تعالى: **﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعون﴾**[2] حيث وردت (أجمعون) توكيداً بعد (كلهم). ومع أن التوكيد بأجمع غير المسبوقة بكلّ قد ورد في القرآن الكريم أربعاً وعشرين مرّةً إلا أن النحويين يرون وروده قليلاً، وهذا غير دقيق، حيث يقول ابن مالك في ألفيته:

ودون كـلّ قـد يجيء أجمع جمعاءُ أجـمـعون ثـم جـمـع

فقال: قد يجيء أجمع، ليدل على التقليل، ويذكر شُراح الألفية ومنهم ابن هشام وابن عقيل والأشموني أنه قليل، فأعجب من هذا القول وقد ورد في القرآن الكريم أربعا وعشرين مرّة كقوله تعالى: **﴿فكبكبوا فيها هـم والغاوون وجنود إبـليس أجمعون﴾**[3] و **﴿أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين﴾**[4] و**﴿فلو شـاء لهداكم أجميعن﴾**[1] و **﴿لمن تبعك منهم لأملأنّ جهنم منكم أجمعين﴾**[2].

---

(1) انظر: كتاب سيبويه، ج1، ص100. المقتضب، ج2، ص179. توضيح المقاصد والمسالك، ج4، ص 256. أوضح المسالك، ج4، ص213. شرح ابن عقيل، ج2، ص346. شرح الأشموني،ج4، ص56.

(2) الحجر / 3. ص/ 73.

(3) الشعراء / 95.

(4) البقرة / 161.

ومنه قول الراجز:

يـــا ليتني كنت صبيا مُرضَعا تحملني الـــذلـــفـــاء حـــولاً أكتعا
إذا بـــكيت قـــبلتني أربـــعـــا إذاً ظللت الـــدهـــر أبـــكي أجمعا

في قوله: ظللت الدهر أبكي أجمعا. حيث أكد الدهر بأجمع من غير أن يؤكد أولا بكل. وهذا جائز في سعة الكلام، ولهذا فلا أرى مبرراً في هذه المسألة لاختلاف النحويين؛ لأنه ورد في آي الذكر الحكيم في أربعة وعشرين موضعاً، وفي أشعار العرب وأقوالهم، وبذلك فيجوز بلا تحفظ التأكيد بأجمع من غير أن يؤكد أولاً بكل.

ويتعلق بمسألة التوكيد في هذا المقام توكيد النكرة، إذ يرى النحويون البصريون أنه لا يجوز توكيد النكرة، سواء كانت محدودة كيوم وليلة وشهر وحول، أو غير محدودة، كوقت، وزمن، وحين. فلا يجوز أن نقول: صمت زمناً كله ولا شهراً جميعه. ولكن الكوفيين والأخفش وابن مالك وتبعهم شُراح ألفيته يرون جواز توكيد النكرة المحدودة لحصول الفائدة بذلك، ولأن التوكيد من ألفاظ الإحاطة، نحو قولنا: صمت شهراً كلّه، ومنه قول الشاعر:

إنـــا إذا خُـــطّـــافـــنـــا تقعقعا قـــد صـــرّت البكرة يـــوماً أجمعا

في قوله: يوماً أجمعا. حيث أكد قوله (يوماً) وهو نكرة محدودة بقوله (أجمعا) وهذا جائز عند الكوفيين والأخفش وابن مالك وشُراح الفيته. ومنه قول عبد الله بن مسلم الهذلي:

لكنه شـــاقـــه أن قيل ذا رجب يـــا ليت عـــدّة حـــول كلِّه رجب

في قوله: حول كلّه. حيث أكّد الشاعر النكرة (حول) بالتوكيد (كلّه)؛ لأن الحول محدود أي معلوم الأول والآخر، ولفظ التوكيد (كله) من الألفاظ الدالة على الإحاطة.

وبذلك فإنني أميل إلى رأي الكوفيين والأخفش وابن مالك في جواز تأكيد النكرة المحدودة، أي المعلومة الأول والآخر، لأن ذلك لا يسبب خللاً في المبنى أو لبساً في

---

(1) الأنعام / 149.

(2) الأعراف / 18. وانظر: آل عمران/87. الأعراف/124. هود/119. يوسف/93. الحجر/ 39،43،59،92. النحل/9. الأنبياء/77. الشعراء/49،65،170. النمل/51. السجدة/13. الصافات/134. ص/82،85. الزخرف/55. الدخان/40.

المعنى، بل يزيد المعنى إيضاحاً وتأكيداً، وأن تشدّد البصريين في هذه المسألة ورفضهم توكيد النكرة مطلقاً لا مبرر له؛ لأن اللغة تتسع لهذا التوكيد[1].

64. صرف ما لا ينصرف وعكسه:

اختلف النحويون في ألفاظ لا تنصرف في اللغة العربية، ولكنها وردت مصروفة في غير شاهد ومنها: عرفات وأخواتها، مما سُمي به على صيغة جمع المؤنث السالم. وهنْد وأخواتها، ممّا سُكّن وسطه من الأعلام الثلاثية ولفظ (حُنين).

يقول سيبويه: "ومن العرب من لا ينوّن (أذرعات) ومثلها قولنا: هذه قريشيات، كما ترى شبهوها بهاء التأنيث"[2] أي عاملوا تاء جمع المؤنث السالم كتاء التأنيث المربوطة، فأصبحت كالعلم المؤنث المختوم بالتاء، وتبع النحويون سيبويه في ذلك، ومنهم الأخفش، فقال في قوله تعالى: **﴿فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام﴾**[3]. "ومن العرب من لا يصرف إذا سمّى به، ويشبه التاء بهاء التأنيث نحو (حمدة) وذلك قبيح، ومنهم من لا ينوّن (أذرعات) ولا (عانات) وهو مكان[4].

ويكاد يتفق النحويون على جواز صرف العلم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط مثل: هنْد، ودعْد، وجُمْل، ومصر، فقال الأخفش: "ومن العرب من لا يصرف المؤنث إذا كان وسطه ساكنا نحو (هند) و(جُمل) و(دعْد) قال الشاعر:

وإني لأهــوى بيت هندٍ وأهلها على هنوات قــد ذكرن على هند

فما كان من اسم مؤنث على هذا النحو، فمن العرب من يصرفه ومنهم من لا يصرفه[5] وأشار سيبويه من قبل الأخفش إلى أن جواز الصرف وعدمه جائزان في هذه

---

(1) انظر: مغني اللبيب، ج2، ص214. شرح المفصل،ج3، ص35. المقتضب، ج2، ص245. تسهيل الفوائد، ص165. توضيح المقاصد والمسالك، ج3، ص169. همع الهوامع، ج2، ص124. أوضح المسالك، ج3، ص332. شرح ابن عقيل، ج2، ص194. شرح الأشموني، ج3، ص141.

(2) كتاب سيبويه، ج3، ص234.

(3) البقرة / 198.

(4) معاني القرآن، ج1، ص165.

(5) معاني القرآن، ج1، ص99.

المسألة فقال: "أنت بالخيار إن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه وترك الصرف أجود"[1] ويقول ابن مالك بجواز الوجهين وتبعه الأشموني وآخرون.

وأما (عاد وحنين) ففيهما لغتان الصرف ومنع الصرف بالنظر إلى دلالتيهما، فذكر النحاس أن من العرب من لا يصرف (عاداً) أي يجعله اسما للقبيلة ومنهم من لا يصرف (حنين) فنجعله اسماً للبقعة[2] ولهذا فمن نظر إلى أن (عاداً) اسم للقوم فيصرفه في لغته ومن نظر إلى أن (عاداً) اسم لقبيلة لم يصرفه. ومن نظر إلى أن (حنين) اسم لوادٍ صرفه، ومن نظر إلى أنه اسم للبقعة لم يصرفه، وقد وردت اللغتان في القرآن الكريم في اسم قبيلة (ثمود) فقال تعالى: **﴿ألا إن ثموداً كفروا ربهم ألا بعداً لثمود﴾**[3] فقد وردت (ثمود) مصروفة وغير مصروفة في الآية نفسها. وقول الشاعر:

لـــم تتلفع بفضل مـــئـــزرهـــا دعدٌ ولـــم تُسقَ دعـــدُ في العلب

وذكر ابن جني أن من العرب من يصرف ما لا ينصرف[4] ومثال ذلك قراءة نافع والكسائي في قوله تعالى: **﴿إنا أعتدنا للكافرين سلاسلاً وأغلالاً وسعيرا﴾**[5] وقوله تعالى: **﴿ويطاف عليهم بآنية من فضة وأكواب كانت قواريراً قواريرا﴾**[6] وقراءة الأعمش بن مهران، في قوله تعالى: **﴿ولا يغوثاً ويعوقاً ونسراً﴾**[7] ويقول الأشموني: أجاز قوم صرف الجميع الذي لا نظير له في الآحاد اختياراً، وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة، وقال الأخفش وكأن هذه لغة الشعراء، لأنهم اضطروا إليه في الشعر، فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام، ومن ذلك كثير، ومنه قول العجاج:

لقد رأيـــت عجباً مـــذ أمـــس عجائـــزاً مـــثـــل السعالي خمسا

حيث صرف كلمة (عجائز). وقول امرئ القيس:

ويومَ دخلت الخدر خدر عنيزةٍ فقالت لك الولايات إنـــك مرجلي

---

(1) كتاب سيبويه، ج3، ص240. شرح المفصل، ج1، ص70.

(2) إعراب القرآن، ج2، ص11.

(3) هود / 68.

(4) الخصائص، ج2، ص96.

(5) الإنسان / 4.

(6) الإنسان / 16.

(7) نوح / 23.

حيث صرف (عنيزة) مع كونه علما مؤنثاً. وقول زهير بن أبي سلمى:

تبصّر خليلي هل ترى من ظعائنٍ تحمّلن بالعليا من فوق جُرثم

حيث صرف (ظعائن) وهي على صيغة منتهى الجموع، وقد رأيت أن الشعراء كثيراً ما يصرفون منتهى الجموع قديماً في عصور الاستشهاد وما بعدها من عصور لإقامة الوزن، ووجدت أن المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد يقول: "يجوز صرف الاسم الذي على صيغة منتهى الجموع – وهو المعبر عنه بالجمع الذي لا نظير له في الآحاد– في الاختيار مطلقاً"(1).

وأمّا في العلم المعدول الذي على وزن (فُعَل) نحو (عُمر وزفر وزُحل ومُضر وثُعل وهُبل وقُثم وجُمح وقُزح وذُلف) فعُمر معدول عن عامر، وزُفر معدول عن زافر، وكذا باقيها، ومثلها (قُدر) و(فُسق) فحكمه حكم (عُمر).

وإذا نُكِّر العلم الممنوع من الصرف فإنه يُصرف، فنقول: رُبّ فاطمةٍ وعمرانٍ وعمر وزيدٍ وإبراهيم ومعد يكرب وأرطى لقيتهم، لذهاب أحد السببين، وهو العلمية. وإذا صُغر العلم المعدول فإنه ينصرف كذلك نحو عُمير ومُضير وزُحيل.

بعد هذا التطواف المقتضب في آراء النحويين فيما لا ينصرف من الأسماء، فإنني أرى أنه من باب التيسير والتوسعة على أبناء اللغة ينبغي قبول صرف بعض الأسماء الممنوعة من الصرف وبخاصة بعض الأعلام الممنوعة من الصرف، وصيغة منتهى الجموع والصفات التي على وزن فعلان سواء أكان مؤنثها على وزن فعلى أو فعلانة أو لا مؤنث لها مثل (لحيان) لكبير اللحية، ومن فعلان المصروف الذي مؤنثه فعلانة، نحو (ندمان) من المنادمة، وجمع ندمان ندامى، والمرأة ندمانة، والنسوة ندامى، ونحو (سيفان) و(سيفانة) وقد جمع ابن مالك ما جاء على (فعلان) الذي مؤنثه فعلانة المصروف، في قوله:

أجز فعلى لفعلانا إذا استثنيت حبلانا

ودَخنانا وسَخنانا وسيفانا وصحيانا

وصوجانا وعلانا وقشوانا وقصّانا

وموتانا وندمانا وأتبعهنّ نصرانا

---

(1) أوضح المسالك، ج4، ص135.

واستدرك عليه لفظان، وهما: (خَمصان) لغةً في (خُمصان) وأليان، في كبش أليان، أي كبير الإلية.

الحبلان: الكبير البطن، وقيل الممتلئ غيظاً. والدخنان: اليوم المظلم. والسخنان: اليوم الحار. والسيفان: الرجل الطويل. والصحيان: اليوم الذي لا غيم فيه. والصوجان: البعير اليابس الظهر. والعلاّن: الكثير النسيان، وقيل الرجل الحقير. والقشوان: الدقيق الساقين. والمصان: اللئيم. والموتان: البليد، الميت القلب والندمان: المنادم. أما (ندمان) من الندم فغير مصروف، إذ مؤنثه (ندمى) والنصران: واحد النصارى[1] إن هذه الصفات جميعها مصروفة مع أنها على وزن فعلان، ونظراً لتشعّب قواعد ما لا ينصرف فأرى أن تعيد مجامع اللغة العربية النظر في كثير من قواعد هذا الباب لتيسيرها وفق ما لا يخالف نواميس العربية وأصولها.

65. الوقف بالنقل على آخر الكلمة:

من المسائل الخلافية بين النحويين البصريين والنحويين الكوفيين مسألة الوقف على اللفظ المفتوح، سواء أكان هذا اللفظ مهموزاً أم غير مهموز. فيرى النحويون البصريون أنه يمتنع نقل الفتحة إذا كان المنقول عنه غير همزة، فلا يجوز عندهم قولنا: رأيت بكرْ، ولا ضربت الضربْ، بتسكين الراء والباء؛ لما يلزم على النقل حينئذ في المنَون من حذف ألف التنوين، وحمل غير المنون عليه، وأجازا النقل إذا كانت الحركة فتحة، وإذا كان آخر اللفظ مهموزاً، فيجوز عندهم قولنا: رأيت الردْءُ، ووجدت الخبْء. بالتسكين، ومثله البطء والشيء والعبء والجزء.

وأما الكوفيون والجرمي والأخفش فقد أجازوا الوقف بالنقل، سواء أكانت الحركة فتحة أو ضمة أو كسرة، وسواء أكان الحرف الأخير مهموزاً أم غير مهموز، فيمكن لنا أن نقول عندهم: هذا الضربْ، ورأيت الضربْ، ومررت بالضربْ، في الوقف على كلمة

---

(1) انظر: توضيح المقاصد والمسالك، ج4، ص123. إعراب القرآن الكريم، ج2، ص97. معاني القرآن، ج1، ص165. أوضح المسالك، ج4، ص135. شرح ابن عقيل، ج2، ص305. شرح الأشموني، ج3، ص429. لغات القبائل في كتب إعراب القرآن الكريم، ص107. ر.ج. د. اسماعيل القيام، الجامعة الأردنية.

الضرب، ونقول كذلك: هذا الخُبء ووجدت الخُبء، ومررت بالخبء (الخبء: الشيء الذي يخبأ. والرِّدء: بكسر الراء وسكون الدال، وآخره همزة هو المعين أو المساعد في المهمات ومنه قوله تعالى: **﴿فأرسله معي ردءاً يصدقني إني أخاف أن يكذبون﴾**[1].

إن منهج اللغة العربية في نطقها تميل نحو التخفيف والتيسير، وليس الإعلال والإدغام والإبدال والحذف والوقف بالنقل إلا مظاهر هذا التخفيف والتيسير، ولهذا فإني هنا أميل إلى جانب رأي الكوفيين والجرمي والأخفش في الوقف بالنقل سواء أكانت الحركة فتحة أم ضمة أم كسرة، وسواء أكان الحرف الأخير مهموزاً أم غير مهموز؛ لأن في ذلك تيسيراً وتخفيفاً على الناطقين بالعربية؛ ولأن أبناء اللغة وحتى المتخصصون منهم يميلون في كلامهم إلى التسكين عند الوقف، من غير النظر إلى حركة الحرف الأخير أو نوعه، وليس في ذلك معرة أو خروج على اللغة الصحيحة في الاستخدام اللغوي ولأن مجموعة من علماء النحو أقروا هذه اللغة من غير حرج أو تردد[2].

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين

---

(1) القصص / 34.

(2) انظر: المقتضب، ج3، ص416. أوضح المسالك، ج4، ص347. شرح ابن عقيل، ج2، ص471. شرح الأشموني، ج4، ص363. التصريح على التوضيح، ج2، ص342.

obeikandl.com

المصادر والمراجع

1. أثر القرآن والقراءات في النحو العربي: د.محمد اللبدي، الكويت، دار الثقافة، 1974م
2. أخبار النحويين البصريين ومراتبهم: السيرافي، تحقيق محمد البنا، دار الاعتصام، القاهرة، 1985م.
3. إعراب القرآن: النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد،1977م
4. الاقتراح في أصول النحو: السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة الصفا، القاهرة، 1999م.
5. الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب: ابن السِّيد البطليوسي، تحقيق مصطفى السقا وماجد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للتأليف، القاهرة، 1990م.
6. الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، 1982م.
7. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية. بيروت، 1966م.
8. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تحقيق محمد بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1967م.
9. تفسير البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، تحقيق الشيخ عادل أحمد وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.
10. الخلاف بين النحويين/ دراسة وتحليل وتقويم: د.السيد رزق الطويل. المكتبة الفيصلية، مكة، 1984م.
11. شرح ابن عقيل: ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1990م.

obeikandl.com

12.شرح التصريح على التوضيح: الشيخ خالد الأزهري. تحقيق محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.

13.شرح قواعد البصروية في النحو: علاء الدين البصروي، تحقيق د. عزام الشجراوي، دار البشير، عمان، 2000م.

14.شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت/ بلا.

15.في تاريخ العربية: د. نهاد الموسى، عمان، 1976م.

16.في اللهجات العربية: د.إبراهيم أنيس. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1965م.

17.في النحو العربي نقد وتوجيه: د.مهدي المخزومي، مكتبة البابي الحلبي، مصر، 1966م.

18.كتاب سيبويه: تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب. بيروت. 1983م.

19.الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: الزمخشري. دار الكتاب العربي. بيروت. 1986م.

20.الكشف عن وجوه القراءات السبع: مكي بن أبي طالب. تحقيق محي الدين عبد الرحمن، دمشق، 1972م.

21. لسان العرب: ابن منظور، دار صادر، بيروت، 1955م.

22. لغات القبائل الواردة في القرآن: أبو عبيد بن سلام، تحقيق عبد الحميد السيد طلب، جامعة الكويت، الكويت، 1984م.

23.لغات القبائل في كتب إعراب القرآن ومعانيه: د.اسماعيل القيام، ر.ج. الجامعة الأردنية، 2004م.

24.لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: غالب المطلبي. وزارة الثقافة والفنون، بغداد، 1978م.

25.اللهجات العربية في القراءات القرآنية: د.عبده الراجحي. دار المعرفة، الاسكندرية، 1972م.

26.مجاز القرآن: أبو عبيدة، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، مصر، 1954م.

27.المحتسب في تبيين وجوه القراءات: ابن جني، تحقيق علي نجدي واصف، دار التحرير للطباعة والنشر، القاهرة، 1966م.

28.مراتب النحويين: أبو الطيب اللغوي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر. القاهرة/بلا.

29.المزهر في علوم اللغة وأنواعها: السيوطي. تحقيق أحمد جاد المولى وآخرين، دار إحياء الكتب العربية، مصر، 1985م.

30.معاني القرآن: الأخفش، تحقيق فائز فارس، الكويت، 1981م.

31.معاني القرآن: الفرّاء، تحقيق أحمد يوسف وآخرين. دار السرور / بلا.

32.مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت، 1999م.

33.المفصل في علم العربية: الزمخشري، دار الجيل، بيروت، بلا.

34.المقتضب: المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب. بيروت، 1963م.

35.من سعة العربية، إبراهيم السامرائي، دار الجيل، بيروت، 1994.

36.نحو القرآن: أحمد عبد الستار الجواري، المجمع العلمي العراقي. بغداد، 1974م

37. النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، تحقيق علي محمد الضباع. دمشق، 1947م.

الدوريات والمجلات:

1. مجلة أبحاث، السنة 1971م. ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية القديمة، ص 55-ص85.
2. مجلة دراسات – الجامعة الأردنية، المجلد السادس- العدد الثاني عام 1979م. نحو منهج في تحقيق قراءة الشعر القديم وفقاً لصورته التاريخية، ص7-ص26.
3. مجلة اللسان العربي. المجلد الثاني عشر. اللهجات العربية والوجوه الصرفية، ص153-ص196.
4. مجلة كلية الآداب – الجامعة الأردنية – المجلد الثالث، آب 1972م. التطور النحوي وموقف النحويين منه، ص5-ص34. والمجلد الرابع، آيار 1973م. الظاهرة النحوية بين الفصحى ولهجاتها، ص62-ص89.

obeikandl.com